دور القيادة السياسية في تحقيق التنمية الاقتصادية (محمد مهاتير انموذجا)

The role of political leadership in achieving economic development (Mohamed Mahathir as a model

محمد دحماني*[1]، خليل جداوي [2]

[1] مخبر الحقوق والعلوم السياسية جامعة عمار ثليجي الاغواط (الجزائر)، mo.dahmani@lagh-univ.dz

[2] مخبر الحقوق والعلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، djeddaoui.khalil@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/11/08 تاريخ القبول: 2022/12/23 تاريخ النشر: 2022/12/28

ملخص:

للقيادة السياسية دور مهم كعامل مؤثر في التنمية الاقتصادية داخل الدولة ، ويعتمد هذا الدور على عدة أمور منها جاذبية القائد السياسي ، وكذلك الخبرة التي يتمتع بها في مجال الإدارة ، بالإضافة إلى لمرونته في التعامل مع المشاكل التي يواجهها داخل الدولة.

جاءت هذه الدراسة لتلقي الضوء على أهم الجهود والأدوار التي قام بها رئيس الوزراء الماليزي محمد مهاتير من أجل بناء سياسة تنموية تقوم على الخصائص الاقتصادية والطبيعية للدولة الماليزية مع الاستخدام الفعال للموارد المادية. دولة ماليزيا ، وكيف استطاع رائد النهضة الاقتصادية الماليزية محمد مهاتير ترجمة رؤيته ووضعها موضع التنفيذ.

كلمات مفتاحية: القيادة ، القيادة السياسية، ماليزيا ، التنمية الاقتصادية ، محمد مهاتير

Abstract

The political leadership has an important role as an influential factor in the economic development within the state, and this role depends on several things, including the attractiveness of the political leader, as well as the experience he has in the field of management, in addition to his flexibility in dealing with the problems he faces within the state.

This study came to shed light on the most important efforts and roles undertaken by Malaysian Prime Minister Muhammad Mahathir in order to build a development policy based on the economic and natural characteristics of the Malaysian state with effective use of material resources. The state of Malaysia, and how the pioneer of the Malaysian

*المؤلف المرسل

economic renaissance, Muhammad Mahathir, was able to translate his vision and put it into practice.
Keywords: Leadership Political Leadership Malaysia Economic Development Mohamad Mahathir

1- مقدمة

أثبتت التجارب التاريخية أن القيادة تلعب دورًا أساسيًا وفعالًا في تحقيق التنمية الاقتصادية ، وخاصة نوع القيادة التي تتخذ نظرة واسعة وشاملة للأوضاع والقضايا التي ابتليت بها الدولة بأكملها.

في هذا السياق ، يقدم لنا التاريخ العديد من النماذج التي يحتذى بها من أعظم قادة العالم ، الذين كان لديهم رؤية شاملة للوضع والإصلاحات في اوطانهم ، وعلى سبيل المثال كان لماليزيا بعض من هذه النماذج الرائدة.

كما تؤكد المعطيات ان أي باحث يكون موضوع بحثه الاكاديمي مرتبط بدولة ماليزيا يجب عليه التطرق الى دور القيادة السياسية داخل الدولة الماليزية ، وعندما نذكر القيادة السياسية ، يتبادر إلى أذهاننا الشخص الذي تدين له ماليزيا بسبب ما احدثه قيها من تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية ، وهو (محاضر محمد).

نخصص هذه الدراسة لدور الزعيم السياسي الماليزي (محمد مهاتير) في إرساء أسس التنمية الاقتصادية للبلاد وإدارة التحديات الداخلية والخارجية ، و قد تمكن من بلورة أسس جديدة للتنمية الاقتصادية الماليزية على أساس فهم المتغيرات الدولية وتفعيل القدرات المتاحة، وهكذا استطاع مهندس النهضة الاقتصادية في ماليزيا محمد مهاتير العمل على بناء سياسة اقتصادية فاعلة مبنية على عوامل مادية وبشرية ، الأمر الذي انعكس إيجاباً على الرؤية التي وضعتها ماليزيا في خدمة الاقتصاد الماليزي ، مما جعل ماليزيا من الدول التي تتمتع بمكانة مهمة إقليمياً ودولياً.

أ- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في توضيح الدور الذي يمكن أن يلعبه القائد السياسي فيما يتعلق بسياسة التنمية والنهوض بها إلى مستوى متقدم ، وما هي السياسات التي يجب الاعتماد عليها في إطار نهج جديد قائم على رؤية جديدة قائمة على تغيير الواقع.

ب- اهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى الكشف عن دور ومكانة القيادة على مستوى السياسة الاقتصادية ، كما يهدف إلى التماس المعرفة حول المسارات التي اتخذها محمد مهاتير في بناء سياسة اقتصادية فعالة لماليزيا.

ت- اشكالية الدراسة :

من المؤكد انه من يتناول ماليزيا في أي موضوع دراسي أو بحثي لابد وأن يتطرق الي دور القيادة السياسية داخل الدولة الماليزية، وعندما نذكر القيادة السياسية لابد وان يأتي الي عقولنا شخص تدين له ماليزيا لما هي فيها من تنمية اقتصادية وثقافية وسياسية ألا وهو (محاضير محمد) من هنا يمكن طرح التساؤل التالي :

كيف ساهم القائد السياسي محمد مهاتير في تحقيق التنمية الاقتصادية لماليزيا؟

ث– تساؤلات البحث:

ما المقصود بالقيادة السياسية وما مفهوم التنمية الاقتصادية؟

ما علاقة القيادة السياسية بتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ما اهم السياسات التي اعتمدها محمد مهاتير في تحقيق التنمية الاقتصادية لماليزيا ؟

ج–فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن الظروف الداخلية هي من مكنت محمد مهاتير في بناء سياسة اقتصادية جديدة لماليزيا، إضافة إلى ما تتميزت به شخصيته القيادية من مؤهلات هي ما جعلته يكون عنصراً مؤثراً قي نجاح التنمية الاقتصادية قي ماليزيا .

ح–مناهج الدراسة :

خلال هذه الدراسة اعتمد الباحث على المناهج وهي:

- **المنهج الوصفي** : هي طريقة دراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال الوصف العلمي ومن ثم الوصول إلى التفسيرات المنطقية مع البراهين والأدلة التي تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة ، وهو ما تم استخدامه من خلال الوصق والتعريق بالمصطلحين القيادة السياسية والتنمية الاقتصادية .
- **منهج دراسة حالة:** حاولنا من خلاله التعرف على انموذج التنمية الماليزي وأهم السياسات التي تبنتها القيادة السياسية الماليزية (حالة محمد مهاتير) التي سمحت بالنهوض وتحقيق طفرة اقتصادية.
- **المنهج التحليلي:** يعد هذا المنهج من المناهج المهمة في البحث من أجل تحليل دور القيادة في العملية التنموية
- **منهج صنع القرار:** تم تناول هذا المنهج من أجل معرفة كيف يستطيع صانع القرار من التأثير من خلال قراراته وجعلها حيز التطبيق.

خ–تقسيم الدراسة :

تم تقسيم الدراسة الى محورين اساسيين:

المحور الأول هو الإطار النظري لمصطلح القيادة السياسية والتنمية الاقتصادية ، حيث يتم التطرق إلى معرفة القيادة السياسية وخصائصها ، و مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها.

د– أما المحور الثاني فيتناول دور القيادة السياسية في عملية التنمية حيث يتناول أهم السياسات التي أدخلها الرئيس محمد مهاتير والتي انعكست إيجاباً على مستوى التنمية الاقتصادية في ماليزيا.

2: مقاربة نظرية لمصطلحي القيادة السياسية والتنمية الاقتصادية

من خلال هذا المحور سنتحدث عن مفهوم القيادة السياسية وخصائصها ، بالإضافة إلى مفهوم التنمية الاقتصادية وأبعادها.

أولا : مفهوم القيادة السياسية

أثار موضوع القيادة اهتمام العديد من الباحثين ، مما تسبب في غموض حول تطوير مفهوم معين للقيادة ، بسبب اختلاف وجهات النظر للاتفاق على تعريف محدد ، ومن هذا المنظور نقدم العديد من التعريفات حول مفهوم القيادة السياسية.

القيادة السياسية هي حجر الزاوية والأساس الأساسي لتقدم قاطرة التنمية والنهوض بها في مختلف الدول وعبر جميع الأوقات ومدى مساهمتها في تحقيق استقرار المجتمعات ، لذلك كان علينا أن نبدأ أولا بإعطاء مفهوم للقيادة ثم نأتي على القيادة السياسية.

➢ **تعريف القيادة:**

لغة: القيادة عند العرب كلمة مشتقة من الفعل " قود " والقود هو نقيض " السوق " و مثال ذلك نقول تقاد الدابة من أمامها و سيقت الدابة من خلفها، وهذا ما يدل على أن مكان القيادة يكون في الطليعة فالقيادة عملية ينتج عنها توجيه و إرشاد و إتباع ، والسوق هو الانقياد و الخضوع والذي يكون حتما في الخلف [1].

اصطلاحا: يختلف العلماء عمومًا ، سواء في السياسة أو الإدارة ، حول وضع تعريف شامل للقيادة ومن بين التعريفات نجد:

تعرف القيادة على أنها" هؤلاء الأشخاص الذين يستعملون نفوذهم وقوتهم من أجل التأثير على سلوك وتوجهات الأفراد حولهم من أجل تحقيق أهداف محددة" [2]

ويرى **أوردواي تيد ORDWAAY TEAD** أن القيادة هي كل نشاط يمكن لشخص ما أن يؤثر من خلاله على الناس ، وجعلهم يتعاونون فيما بينهم من أجل تحقيق هدف يرغبون فيه.[3]

---

[1] عبد العزيز محمد عسكر،**القيادة التشاركية و علاقتها بالثقافة التنظيمية لدى مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة من وجهة نظر العاملين**،رسالة ماجستير في التربية، تخصص التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر،غزة 2012،ص 13.

[2] محمد اكرم العدلوني ، **القائد الفعال**، قرطبة للانتاج الفني، الرياض،2000, ص 17

[3] ظاهر محمود كلالدة، **الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية**، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ا لأردن 1997.

وحسب **ليترر LITTERER** "القيادة هي ممارسة من قبل شخص على شخص آخر لغرض تحقيق أهداف معينة".[1]

ويعرف **عبد الرحمان العيسوي** القيادة بأنها مجموعة المهارات و السمات التي يتميز بها القائد دون سواه اللازمة للقيام بمهام القيادة[2].

ومن خلال ماتم التطرق له من تعاريف، وما ذكرناه يعتبر جزءا يسيرا جدا وهذا على سبيل المثال لا الحصر نستنتج ، أن مفهوم القيادة على العموم هي عملية أمامية ونشاط فعال وإيجابي وهي فن التأثير في سلوك الآخرين لغرض تحقيق أهداف مشتركة

➢ **تعريف القائد:**

على العموم يعرف القادة بأنهم : " هم أفراد يؤدي سلوكهم إلى تكامل وتجانس سلوك المجموعة"[3].

أي أن القائد يجب أن يقف متماسكًا ويوجه سلوك الجماعة من أجل تحقيق أهدافها ، بغض النظر عن قدرته ، سواء كان قائدًا سياسيًا أو عسكريًا أو إداريًا ، وبالتالي لديه القدرة على التحكم في المواقف.

➢ **تعريف القيادة السياسية:**

القيادة السياسية وانطلاقا من مفهوم القيادة وحسب ما قدمه **جلال عبد الله معوض** حيث عرفها بأنها "قدرة و براعة القائد السياسي بالتعاون مع النخبة السياسية لتوظيف المواقف لمقتضيات القيم و الاهداف العليا التي تسعى إليها الجماعة السياسية"[4].

ومفهوم القيادة السياسية حسب جامعة هارفيرد:"هي القدرة على التحكم و التوجيه بشكل مستمر في مجموعة من الأفراد و ممارسة السلطة عليهم من أجل تحقيق أهداف محددة ".[5]

---

[1] محمد موسى الزعبي ، **دور القيادات الاستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية و المدنية في الجمهورية العربية السورية** ، اطروحة دكتوراه في الفلسفة و العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص 15.

[2] عبد الرحمان العيسوي ، **بسيكولوجية الادارة** ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، مصر ،1999،ص 181.

[3] محمد العيد مطر، **الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع(هواري بومدين نموذجا)**، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة باجي مختار،عنابة 2005،ص 137.

منار شوقي احمد محمد اسماعيل، **دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا** خلال حكم أولوسيجون، المركز الديمقراطي العربي، تم تصفح الموقع يوم 2022/08/10

[4] www.democraticiac.de/?p=25993

[5] Stephane Jacquet, Le leadership : un état personnel des capacités ou une réelle intelligence situationnelle ? http ://confejes. Contrexemple.com/leadership. PdF. . p 71- 88

كما ان القيادة السياسية تعرف على أنها" تعني قدرة وفاعلية القائد السياسي بمساعدة (النخبة) على تحقيق الأهداف واختيار الوسائل الملائمة في تحقيق المقدرات اللازمة للمجتمع" [1]

كما تعرف القيادة السياسية على أنها" الشخص الذي يكون له القدرة على تغيير مسار الأحداث" [2]

كما تعني القيادة السياسية على أنها" قدرة القائد السياسي على أن يجعل الآخرين يتبعونه ويعتبر كأداة لتسوية الخلافات بين القوى والجماعات في المجتمع" [3]

وبالتالي ، يمكننا أن نظهر من خلال التعريفات السابقة أن القيادة ليست ظاهرة فردية مرتبطة بشخص يمارس السلطة في المجتمع. من وجهة النظر هذه ، يمكننا تعريف القيادة السياسية على أنها: قدرة الزعيم السياسي على كسب الرأي العام للجماهير باستخدام الوسائل المتاحة لتحقيق أهداف المجتمع.

والقيادة السياسية حسب **ماكس فيبر** تعني "ممارسة السلطة على عدد كبير من الأفراد وهذا ما يقتضي وجود هيئة إدارية تكون قادرة على تنفيذ القرارات و الأوامر، وتحقيق الصلة الدائمة القائد و تابعيه "[4]. وقد صنف **ماكس فيبر** القائد السياسي إلى ثلاثة تصنيفات هي[5]:

القائد التقليدي:حيث يستمد سلطته من الأعراف و التقاليد.

القائد الشرعي: تعتمد على القانون في شرعية سلطته.

القائد الكاريزما: يعتمد على قوة شخصيته في التأثير.

لابد من توفرها في القائد بصفة عامة و القائد السياسي بصفة خاصة نذكر منها:

---

[1] جلال فقيرة، **ماهية القيادة ومفهوم القائد**، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، متاح على الرابط:
Http//hrdicussion.com/hr23057.htm
تاريخ الإطلاع 2022/08/10

[2] محمد بدر المطيري، **دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت** (2010/2007)، كليه الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الاردن ، 2015, ص 71.

[3] هديل نبيل محمد، **القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا** (2016/2009)، المركز الديمقراطي العربي، 2016, متاح على الرابط:
Http://democraticac.de/?p=34241
تاريخ الإطلاع 2022/08/02.

[4] سعيد عبد المرسي بدر، **الايديولوجيا ونظرية التنظيم**، الجزائر، دار المعرفة الجامعية،2000،ص94.

[5] Stephane Jacquet, Le leadership op, cit. p 71- 88,

- ✓ الطموح و الحضور الدائم
- ✓ الطاقة و القدرة على التأثير
- ✓ الرغبة في التوجيه
- ✓ الثقة بالنفس
- ✓ الذكاء و الكفاءة
- ✓ قوة الشخصية و الكاريزما

2.2 : التنمية الاقتصادية

قبل التطرق الى المقصود من التنمية الاقتصادية وذكر خصائصها وأهدافها وجب علينا التعريف بمصطلح التنمية في اللغة والاصطلاح.

أ– تعريف التنمية

- **المفهوم** اللغوي **للتنمية:**

التنمية في اللغة تعني زيادة ، وفرة ، وعلو ، وينمو المال بمعنى المزيد والمزيد ، وتطور الشيء يعني صعوده من مكان إلى آخر ، وهو ينمو، وينمو أكثر فأكثر بالمال وأشياء أخرى ، ويزداد الصباغ في الشعر أو في اليد: يزداد السواد ، وتزداد روعة الشيء: يزداد أي ينمو وينمو[1].

- **المفهوم الاصطلاحي للتنمية:**

على المستوى الاجتماعي والاقتصادي ، هناك تعريفات لا حصر لها ، بعضها يعرف التنمية على النحو التالي: "الحركة العلمية المخططة لمجموعة من العمليات الاجتماعية والاقتصادية من خلال اعتقاد معين لتحقيق تغيير مستهدف من أجل الانتقال من حالة غير مرغوب فيها إلى حالة مرغوبة ".[2]

ب– تعريف التنمية الاقتصادية

لا يمكننا إعطاء تعريف كامل للتنمية الاقتصادية لما لها من تعقيد واختلاف بين المدارس والمحللين ، وكل منهم يعطي تعريفا مبنيا على مفهومه لتطور المجتمع ، هناك نبرز بعض التعريفات للتنمية الاقتصادية وفق لبعض الكتاب ومنها ما يلي:

- إنها عملية داخلية ، بمعنى أن جميع بذورها ومكوناتها الأصلية موجودة داخل الكيان نفسه وأي عوامل أو قوى خارج هذا الكيان ليست أكثر من عوامل مساعدة.
- إنها عملية ديناميكية مستمرة ، أي أنها ليست حالة ثابتة.

[1] جمال الدين ابن منظور : **لسان العرب** ، ط/ 3 ، دار صادر ، بيروت 1414هـ ، (15/ ص342 .

[2] نبيل السمالوطي : **علم اجتماع التنمية . دراسات في اجتماعيات العالم الثالث** ، ط/ 2 دار النهضة العربية، بيروت 1981م ، ص12.

- إنها عملية ليست أحادية الاتجاه ، ولكن أساليبها واتجاهاتها تتضاعف من خلال الكيانات المختلفة وبتنوع الإمكانات الكامنة في كل كيان. [1]

تعني التنمية الاقتصادية: زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد ، أي كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية ، عادة ما تكون سنة ، وللتنمية العديد من التعريفات ، ولكن هذا هو الأكثر شيوعًا، حيث نجد ان الاقتصاديون لا يختلفون في تعريف التنمية الاقتصادية على أساس الدخل الحقيقي للفرد (الناتج).

كما يعرّف البروفيسور ماير التنمية الاقتصادية على أنها: العملية التي يرتفع بها متوسط الدخل الحقيقي للفرد على المدى الطويل، في تعريفه للتنمية الاقتصادية ، يقول البروفيسور باران: فلندع النمو الاقتصادي (أو التنمية) يُعرّف على أنه الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج بمرور الوقت. [2]

بعدما تكلمنا عن التنمية والتنمية الاقتصادية كمصطلح ناتي الان الى الحديث عن أهداف التنمية الإقتصادية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية[3] :

*زيادة الدخل القومي المقصود هنا هو الدخل القومي الحقيقي وليس الدخل النقدي ، أي مجموع السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية لبلد ما خلال فترة زمنية معينة.

*رفع مستوى المعيشة: من خلال توفير مقومات الحياة بالشروط الآتية:

-زيادة متوسط دخل الفرد لوجود علاقة مباشرة بين دخل الفرد ومستوى المعيشة.

-العمل على خلق توازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديموغرافي لضمان استمرار زيادة الدخل القومي و التوزيع العادل للثروة بين أفراد المجتمع وتقليل الفروق في توزيع الدخل.

-تعديل التركيبة الهيكلية للاقتصاد الوطني: وهذا يعني تنويع القطاعات الاقتصادية من الخدمات والصناعة والزراعة والسياحة

-تحقيق التنمية المستدامة: أي الاستخدام الرشيد لقدرات الدولة بحيث تأخذ في الاعتبار حق الأجيال اللاحقة من الموارد الطبيعية للدول.

3: مضامين سياسة محمد مهاتير في نجاح التنمية الاقتصادية

من خلال هذا المحور سنتناول أهم السياسات التي أتى بها محمد مهاتير من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة في دولة ماليزيا ، ولكن قبل التطرق إلى هذه السياسات ، يجب دراسة محمد مهاتير وطبيعة النظام السياسي. خلال فترة حكمه. ثم سنتحدث عن أهم السياسات التي توصل إليها محمد مهاتير والتي كانت بمثابة دفعة قوية لتحقيق نهضة اقتصادية في ماليزيا.

---

[1] محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مصر، مكتبة الاشعاع الفنية، 1999 ، ص 46.

[2] ضياء مجيد الموسوي، **أسس علم الاقتصاد**، ج 1،ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013, ص 713.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة،محمد علي الليثي،**التنمية الإقتصادية**،الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2001، ص93.

1.3: التعريف بمحمد مهاتير مؤسس النهضة التنموية

مهاتير محمد ، أو مهاتير محمد ، من مواليد 10 يوليو 1925 ، وهو سياسي ماليزي تولى منصب رئيس الوزراء وكان رابع وزير لماليزيا في الفترة من 1981 إلى 2003 ، وهي أطول مدة لرئيس وزراء في ماليزيا. ، بالإضافة إلى واحدة من أطول فترات السلطة في آسيا ، مدد نشاط مهاتير السياسي لما يقرب من 40 عامًا ، من انتخابه كعضو في البرلمان الفيدرالي الماليزي في عام 1964 ، حتى 'فور استقالته من منصب رئيس الوزراء في عام 2003 ، مهاتير محمد كان لها دور كبير في تقدم ماليزيا بشكل كبير ، حيث تطورت ماليزيا من دولة زراعية تعتمد على إنتاج وتصدير المواد الخام إلى دولة صناعية متطورة يساهم فيها قطاع الصناعة والخدمات بحوالي 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي. المنتج ، وتمثل نسبة صادرات السلع المصنعة 85 ٪ من ex إجمالي شركات النقل وتنتج 80٪ من السيارات التي تنتشر في شوارع ماليزيا. ولعل أبرز سمات مرحلة مهاتير هو الازدهار الاقتصادي الملحوظ ، حيث أصبحت ماليزيا دولة صناعية متقدمة يساهم فيها قطاع الصناعة والخدمات بنحو 90٪ من الناتج المحلي الإجمالي. استطاع مهاتير محمد تحويل ماليزيا من دولة فقيرة ومختلفة إلى نمر اقتصادي مواز للتجربة اليابانية ، وهي التجربة التي ألهمها مهاتير نفسه كنموذج للتنمية في ماليزيا ، واستطاع تغيير وجه ماليزيا والنهوض بها. من دولة زراعية تعتمد على تصدير سلع بسيطة إلى دولة صناعية متقدمة ، لذلك أصبح الفكر التنموي للزعيم الماليزي مهاتير محمد مثالاً يحتذى به[1].

2.3: طبيعة النظام السياسي الماليزي في عهد محاضير محمد:

اختلف محاضير عن أسلافه تونكو عبد الرحمن وتون عبد الرازق وتون حسين عون الذين توصلوا إلى قدر كبير من التوافق سواء من حيث العلاقة بينهم كرؤساء وزراء ووزرائهم أو مع أركان السياسة الأخرى. نظام (السلطة الملكية والسلطات التشريعية والقضائية). أما بالنسبة لسجلات محمد ، فإن الأمور لم تسر في عهده بهذه الطريقة ، حيث ألقت شخصيته الكاريزمية بظلالها على علاقته ، سواء مع حكومته أو أركان النظام السياسي الأخرى او قيادته لحزب الامنو*

تراجع دور مجلس الوزراء في عهده ، خاصة فيما يتعلق بعملية صنع السياسات ، وتحول –كما يراه البعض– إلى آلية لإضفاء الشرعية في أغلب الأحيان على سياسات المحاضر ، بعد أن كانت في العهد. من أسلافه من رؤساء الوزراء منتدى حقيقي للنقاش حول القضايا السياسية ، وربما من الأمثلة الهامة في هذا الصدد ما حدث خلال الأزمة المالية الآسيوية عام 1997 ، عندما أنشأ مهادير المجلس الوطني للأداء الاقتصادي ، وهو المجلس الذي يمارس وظائفه بالفعل مجلس الوزراء

[1] بلال ياسين محمد، **اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطى فى دول جنوب شرق آسيا: دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة**، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة،الاردن، دار المنظومة 2017, ص ص 93-94

*حزب امنو المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة)بالملايوية(*Pertubuhan Kebangsaan Melayu Bersatu* : ويُعرف اختصارا باسم أمنو هو أكبر حزب سياسي في ماليزيا،

وكان بمثابة آلية أخرى لاتخاذ القرارات الاقتصادية الكبرى ، على الرغم من الانتقادات العديدة لهذا المجلس حول دستورية المجلس. قرر وشكل سياسات الحكومة ، لكن مهادير مضى قدما.[1]

3.3: سياسات محمد مهاتير في تحقيق التنمية الاقتصادية :

اعتمد محمد مهاتير على العديد من سياسات التنمية في مختلف المجالات من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة. لتوضيح هذا ، تم تناول ما يلي.

- السياسات العامة في ماليزيا في عهد مهاتير محمد[2]

الخصائص التي تميز صانعي القرار في ماليزيا واقعية في تحديد الأهداف بحيث تتماشى هذه الأهداف مع الوضع العرقي المعقد في ماليزيا ، خاصة وأن هناك مركزية لصناع القرار داخل السلطة التنفيذية يمثلها رئيس ، ولكن هؤلاء تستفيد السياسات من عدة مستويات من القرار بين الخطط طويلة الأجل والقصيرة الأجل بالإضافة إلى ميزة الاستمرارية ، حيث تكمل الخطط التالية ما بدأت به الخطط السابقة ، وكذلك إشراف ورقابة الجهات المختصة ، و أهم نماذج السياسات العامة في ماليزيا: [3]

- **السياسات الاقتصادية:**

وضعت ماليزيا ما يسمى بالسياسة الاقتصادية الجديدة في عام 1971 ، في وقت كانت الصدامات العرقية تسمم الواقع الماليزي ، ومنذ ذلك العام حققت ماليزيا معجزة اقتصادية بكل الطرق من خلال الوصول إلى النسبة المئوية لمشاركتها في شؤون الأعمال ، والقضاء على الفقر. وتحقيق المساواة ، مع التأكيد على ضرورة خلق التوازن والاستقرار في الاقتصاد حتى يتمكنوا من النهوض بالاقتصاد الماليزي وتنميته ، وتحقيق نقلة نوعية من الاقتصاد الزراعي الذي يعتمد على تصدير المطاط إلى اقتصاد قائم على المعرفة ، وعلى الرغم من قفزة الاقتصاد الماليزي إلى الأمام ، إلا أننا عندما نقيم ما حققته هذه السياسة حتى الألفية الثالثة ، نرى أن التمكين الماليزي من حيث حصصهم الاجتماعية قد تأخر بنسبة 30٪ ليتم تحقيقه في خطة ماليزيا المستقبلية 2020 ، على الرغم من أن ماليزيا اتخذت العديد من الخطوات الإيجابية في هذا الصدد.

وفيما يتعلق بهدف المساواة ، نجد أنه من بين 127 دولة مدرجة في بيانات البنك الدولي ، احتلت ماليزيا المرتبة 101 ، وبالتالي فهي من أسوأ الدول الآسيوية في هذا الصدد. ومن أهمها أن التحول إلى القطاع الخاص أضعف البيروقراطية وحد من دورها ، مما أدى إلى فقدان مديريها التنفيذيين المؤهلين.

- **السياسة التعليمية:**

---

[1] كمال المنوفي وآخرون، **الاطلس الماليزي**، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006، ص 125

[2] محمد شعبان عبدالعزيز **القيادة والتنمية السياسية دراسة حالة النموذج الماليزي** : مهاتير محمد
المركز الديمقراطي العربي31. يناير تاريخ الإطلاع 2022/08/02.على الرابط https://www.democraticac.de/?p=80216

[3] محمد شعبان عبدالعزيز نفس المرجع

يحتل التعليم صدارة أولويات ماليزيا منذ استقلال ماليزيا في عام 1957 ، يعتقد القادة الماليزيون اعتقادًا راسخًا أن الاهتمام بالتعليم هو المدخل الرئيسي الذي لا مفر منه إلى المستقبل ، وقد تم إثبات هذا الاهتمام من خلال اللوائح والخطط القانونية الوطنية في ماليزيا.

حيث يلتزم الجميع بمبدأ الحكومة تمامًا ، فالتعليم في ماليزيا مجاني ولكنه ليس إلزاميًا ومن أهم التطورات التي اعتمدتها وزارة التعليم الماليزية إنشاء العديد من المدارس عالية الجودة مثل المدارس الذكية لمواكبة التطورات في مجال الاتصالات ، مدارس الرؤية التي تهدف إلى دمج الأطفال من أعراق مختلفة لتقوية النسيج الاجتماعي في ماليزيا ، وتطور المدارس الرياضية المهارات الرياضية للارتقاء باسم ماليزيا في المسابقات الإقليمية والدولية ،كل هذا لا ينفي وجود التربية الخاصة في ماليزيا.

لكن الحكومة تضفي الشرعية أيضًا على هذا التعليم. ومن الإنجازات التي تحققت في مجال التعليم ، انخفاض معدلات الأمية بشكل كبير ، بالإضافة إلى استخدام التعليم كوسيلة للحفاظ على ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية بين الأعراق الرئيسية الثلاثة في ماليزيا والعمل على الانفتاح والتكيف مع العالم الخارجي. دون المساس بالتراث ، على سبيل المثال ، تم التأكيد على أن اللغة الإنجليزية هي لغة ثانية في البلاد ، في حين أن الملايو هي اللغة الوطنية الرسمية.

- **السياسات التكنولوجية:**

بدأت ماليزيا في تبني سياسة علمية وتكنولوجية منظمة منذ عام 1970 ، في إطار السياسة الاقتصادية الجديدة ، والتي تبرز بشكل بارز في رؤية ماليزيا لعام 2020 ، ومن أهم سمات هذه السياسة أن التقدم العلمي والتكنولوجي بالغ الأهمية. ضروري إذا كانت ماليزيا لا تريد ذلك حتى لا تقع في قبضة الاستعمار الجديد ، وأن مثل هذه التطورات يجب أن تتحقق من خلال الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ، ويجب تعديل الاهتمام لاحتياجات السوق.

كتب مهاتير محمد مجلدًا بعنوان العلم والتكنولوجيا والابتكار ، وعلى هذه الخلفية تطورت السياسة الماليزية على مرحلتين:

الأولى كانت نقل التكنولوجيا واستمرت هذه المرحلة خلال السبعينيات وحتى بداية التسعينيات ، ثم انتقلت ماليزيا إلى المرحلة الثانية التي استمرت حتى اليوم وهي مرحلة تطوير التكنولوجيا وتصديرها.

بفضل سياساتها التكنولوجية ، استطاعت ماليزيا أن تحتل المرتبة 61 من بين 177 دولة مدرجة في تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2006 ، بالإضافة إلى قدرة ماليزيا على تصنيع طرازين من السيارات بشكل كامل دون الحاجة إلى مساعدة أو مكونات خارجية.

- **السياسات البيئية:**

شهدت مؤشرات الجودة البيئية في ماليزيا انخفاضًا ملحوظًا خلال السبعينيات والثمانينيات ، وفي هذا الصدد ، استخدمت ماليزيا منذ منتصف السبعينيات ومن خلال رؤية 2020 مجموعة من الإجراءات لحماية البيئة.

يعد قانون جودة البيئة لعام 1974 من أوائل القوانين المعنية بالبيئة في الدول النامية ، ولكن على الرغم من اهتمام الحكومة باستراتيجيات مكافحة التلوث البيئي ورغبة ماليزيا في لعب دور رائد في معالجة البيئة العالمية من خلال مشاركتها في البيئة الدولية. المنتديات وتحقيق الفائدة التي يمكن جنيها كما يحدث في مجال الصيد والغابات.

- **السياسات السكانية:**

يتنوع التكوين العرقي للسكان في ماليزيا ، حيث يشكل الملايو (السكان الأصليون) 59٪ من السكان الأصليين ، والصينيون 31٪ ، والهنود يشكلون 9٪.

كانت هناك اشتباكات عرقية دامية في ماليزيا في الستينيات ، لكن الحكومة حاولت التغلب على هذه الصدامات من خلال بعض السياسات ، ومع نهاية القرن العشرين تبنت ماليزيا سياسات تهدف إلى تحسين أوضاع الملايو ، لأنهم أول سكانها. من البلاد ، وهم يشكلون المجموعة الأكثر عددًا منذ الاستقلال حتى عام 1984 شهدت ماليزيا انخفاضًا ثابتًا في معدل الزيادة الطبيعية ، ولهذا أعلنت ماليزيا في نفس العام أنها تهدف إلى زيادة عدد السكان إلى 70 مليون نسمة بحلول عام 2001 ، لكن هذه السياسة أثارت الكثير من الجدل ، مثل قدرة ماليزيا على استيعاب هذا العدد الكبير من السكان ، مع العلم أن مناطق معينة من ماليزيا تعاني من نقص الخدمات[1].

- **السياسة الصحية:**

لا شك أن أحد المتطلبات الرئيسية لرؤية ماليزيا 2020 هو مجتمع يتمتع بمعايير صحية عالية ودرجة عالية من الوعي الصحي ، وفي هذا السياق زاد الإنفاق العام في قطاع الصحة.

تدار الصحة مركزياً من قبل الحكومة ممثلة بوزارة الصحة وإداراتها وهيئاتها ومعاهدها الصحية الوطنية ، ولكن مع ظهور مفهوم العولمة ، حيث تجد الدولة نفسها ملزمة باتباع السياسات العامة التي تعالج قضايا مثل الصحة والصحة العامة. حقوق الإنسان من أجل الاستجابة لتأثير ما يسمى بالتأثيرات الخارجية وهنا ، ماليزيا ليست استثناءً ، نجد أن منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة والشركات متعددة الجنسيات كان لها تأثير على تطوير وتنفيذ السياسة الصحية في ماليزيا.

على الرغم من ذلك ، لا تزال السياسة الصحية في ماليزيا تواجه العديد من التحديات ، من أهمها بناء قدرات المؤسسات الصحية ، وإصلاح تمويل الرعاية الصحية ، وتنمية الموارد البشرية الصحية [2].

ومن بين الإجراءات التي اتخذتها قيادة" مهاتير محمد "في إطار استراتيجيتها الوطنية ونتائجها نجد[1]:

[1] محمد شعبان عبدالعزيز نفس المرجع

[2] محمد شعبان عبدالعزيز نفس المرجع

إن ماليزيا من خلال استراتيجيتها الوطنية في عهد" مهاتير محمد "سعت إلى الإجراءات الآتية :

- إيجاد إطار إداري وقانوني لزيادة فاعلية الأجهزة المكلفة بمكافحة الفساد والوقاية منه.
- تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتلبية الاحتياجات الأساسية للعاملين في القطاعين العام والخاص.
- تحسين مستويات تقديم الخدمة الصحية ورفع مستوى التعليم والوعي الاجتماعي.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني وزيادة إسهامها في فضح كافة أشكال الفساد.

يقول محمد ماهاتر في موسوعته: (لدينا مثل كل الامم نقاط ضعف كثيرة جدا، فشعبنا ليس خلاقا ومبدعا بدرجة كافية، وتدريبه وتشغيله متدني المستوى يجب ان نكافح المحسوبية ويجب مكافحة الفساد، والقضاء عليه يجب تطوير حكوماتنا ودولنا ومؤسساتنا ويجب ان نكون اكثر شفافية وصدقا ليس فقط مع المستثمرين الاجانب واصحاب البنوك الاجنبية الذين يريدون ان يجعلوا عالمنا يناسب احتياجاتهم ورغباتهم، نريد الشفافية والصدق مع حكوماتنا ايضا ومع المستثمرين المحليين و البنوك ومع شعبنا ان جدول اعمال التقدم والتطور طويل جدا) [2]

من خلال ما سبق يمكن القول إن محمد مهاتير لعب دورًا مهمًا في أحداث التنمية الاقتصادية في ماليزيا حيث طور العديد من البرامج والخطط التنموية التي طالت جميع المجالات الحيوية للدولة والتي عكست الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. والوضع السياسي لماليزيا ، ومنه سجلت ماليزيا استقرارًا سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا

4. خاتمة:

لعب القادة السياسيون الماليزيون دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد ، بحكمتهم المميزة وعقلانيتهم ، حيث سعوا إلى خلق المناخ المناسب لعملية التنمية من خلال أسس متينة وخطط منهجية. ضرورة بناء أمة موحدة تشارك فيها جميع الأجناس والطوائف.

إن طبيعة الجهاز الإداري للدولة هي أيضًا مرآة لممارسات النظام السياسي ، لذلك نجد أن القيادة السياسية حدثت بعد إصلاحات طالت الأجهزة الإدارية للدولة ، والتي عملت على توجيه العملية الإدارية وتنظيمها، نتيجة اكتساب الموظفين للمهارات والخبرات ، متابعة البرامج التدريبية التي وضعتها الدولة وباستخدام التكنولوجيا ، مما يسمح بتحقيق سرعة تنفيذ المهام الإدارية.

وهكذا ، فإن جميع الإجراءات التي اتخذها القادة السياسيون لماليزيا في إطار استراتيجيتها الوطنية قد ساهمت في تحقيق النتائج التالية:

---

[1] محمود جودت قبها ابراهيم حسن ابو جابر **دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا**؛ مهاتير محمد نموذجا مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد 06 العدد 15 2022 ص 37

[2] محاضير بن محمد، **موسوعة محاضير قبن محمد رئيس وزراء ماليزيا، 10 مجلدات**، المجلد الثامن ، دار الفكر ـ كوالالمبور ـ ط 1، 2004، ص35

زيادة الشرعية السياسية للنظام السياسي الماليزي وتقوية الهياكل المؤسسية للدولة.

تحقيق رضا المواطن الماليزي وقبوله للنظام القائم ومؤسساته.

تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والحفاظ على الوحدة الوطنية.

زيادة درجة المشاركة السياسية للمواطنين الماليزيين في العملية السياسية ، مثل الانتخابات ، من خلال الثقة بين المواطنين ونظام الحكم ومؤسساته السياسية والإدارية.

5. قائمة المراجع:

1. بلال ياسين محمد، اثر التنمية الاقتصادية على التحول الديمقراطى فى دول جنوب شرق آسيا: دراسة حالة ماليزيا وسنغافورة، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة،الاردن، دار المنظومة 2017

2. جلال فقيرة، ماهية القيادة ومفهوم القائد، المنتدى العربي لإدارة الموارد البشرية، متاح على الرابط : Http://democraticac.de/?p=34241

3. جمال الدين ابن منظور : لسان العرب ، ط/ 3 ، دار صادر ، بيروت 1414هـ

4. سعيد عبد المرسي بدر، الايديولوجيا ونظرية التنظيم، الجزائر، دار المعرفة الجامعية،2000.

5. ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد، ج 1،ط 2 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2013.

6. ظاهر محمود كلالدة، الاتجاهات الحديثة في القيادة الادارية، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان ا لأردن 1997.

7. عبد الرحمان العيسوي ، بسيكولوجية الادارة ، الدار الجامعية للنشر ، الاسكندرية ، مصر ،1999.

8. عبد العزيز محمد عسكر،القيادة التشاركية و علاقتها بالثقافة التنظيمية لدى مديري المدارس الحكومية بمحافظة غزة من وجهة نظر العاملين،رسالة ماجستير في التربية، تخصص التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر،غزة 2012.

9. كمال المنوفي وآخرون، الاطلس الماليزي، جامعة القاهرة، برنامج الدراسات الماليزية، 2006،

10. محاضير بن محمد، موسوعة محاضير ةبن محمد رئيس وزراء ماليزيا، 10 مجلدات، المجلد الثامن ، دار الفكر _ كوالالمبور_ ط 1، 2004

11. محمد اكرم العدلوني ، القائد الفعال، قرطبة للانتاج الفني، الرياض،2000

12. محمد العيد مطر، الشخصية القيادية ودورها في تنمية المجتمع(هواري بومدين نموذجا)، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع،كلية الآداب والعلوم الاجتماعية والانسانية،جامعة باجي مختار،عنابة 2005،

13. محمد بدر المطيري، دور القيادة السياسية في رسم وتنفيذ سياسات التنمية في دولة الكويت (2010/2007)، كليه الاداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الاردن ، 2015.

14. محمد شعبان عبدالعزيز القيادة والتنمية السياسية دراسة حالة النموذج الماليزي : مهاتير محمد المركز الديمقراطى العربى31. يناير 202201,033

15. محمد عبد العزيز عجيمة،محمد علي الليثي،التنمية الإقتصادية،الدار الجامعية للنشر والتوزيع الإسكندرية، 2001.

16. محمد مدحت مصطفي، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، مكتبة الاشعاع الفنية، 1999 .

17. محمد موسى الزعبي ، دور القيادات الاستراتيجية في تطوير المنظمات الأمنية و المدنية في الجمهورية العربية السورية ، اطروحة دكتوراه في الفلسفة و العلوم الأمنية، قسم العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010

18. محمود جودت قبها ابراهيم حسن ابو جابر دور القيادة السياسية في التنمية بدولة ماليزيا؛ مهاتير محمد نموذجا مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية المجلد 06 العدد 15 2022

19. منار شوقي احمد محمد اسماعيل، دور القيادة السياسية في عملية التحول الديمقراطي في نيجيريا خلال حكم أولوسيجون، المركز الديمقراطي العربي،

20. نبيل السمالوطي : علم اجتماع التنمية . دراسات في اجتماعيات العالم الثالث ، ط/ 2 دار النهضة العربية، بيروت 1981م.

21. هديل نبيل محمد، القيادة والاستقرار السياسي في ماليزيا (؛2016/2009), المركز الديمقراطي العربي، 2016,

Stephane Jacquet, Le leadership : un état personnel des capacités ou une réelle intelligence situationnelle ? http ://confejes. Contrexemple.com/leadership. PdF. . p 71- 88